

الى السيد رئيس الحكومة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال سياسة العامة لرئيس الحكومة

سبل تعزيز حقوق النساء، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ذات الصلة بالمناصفة والمساواة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

تحية تقدير واحترام؛
وبعد، تبعا لمقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، وتطبيقا لمقتضيات المواد من 278 إلى 283 من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه إليكم بالسؤال الشفوي الآتي المتعلق بالسياسة العامة.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛
كرس دستور المملكة المغربية مبادئ الحقوق والحريات بوصفها ثابتا من الثوابت الوطنية الراسخة غير قابلة للمراجعة (الفصل 175 من الدستور)، وهو ما نعتبره أمرا إيجابيا ومحفزا لمختلف السلطات العمومية للعمل من أجل استباق التوجهات المستقبلية في مجال الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية والفوارق المرتبطة بالنوع.
ولا يسعنا في التقدم والاشتراكية إلا الاعتراز بالتراكمات الإيجابية التي حققتها بلادنا على هذا المستوى، وبالتقدم الذي أحرزته على مستوى التعاطي مع وضعية النساء والفتيات، ونعتقد، في المقابل، بضرورة إعطاء نفس جديد للتقدم المحرز، وتسليط الأضواء على التحديات الرئيسية التي تواجه مساعي تعزيز ثقافة حقوق الإنسان المتصلة بالمناصفة والمساواة في مجال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحليل أسباب القيود المطروحة في مسار مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، ومعالجتها، وهو ما يقتضي، في نظرنا، مساءلة تنفيذ السياسة العامة التي توطر هذه الجهود تماشيا مع أحكام الدستور ومضامين الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي وافق عليها المغرب.
لأجل ذلك، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن تصورك لتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة المغربية، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ذات الصلة بالمناصفة والمساواة؟
وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني